

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/19
5 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

المعلومات الوطنية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	١ - ٣ مقدمة
٣	٤ - ١٤ أولا - موجز الاستنتاجات
٣	٤ - ٦ ألف - المسائل الشاملة لعدة قطاعات
٣	٧ - ١٠ باء - الفصل ٩: حماية الغلاف الجوي
	جيم - الفصل ١٧: حماية المحيطات والبحار بكل أنواعها، بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة والمناطق الساحلية وحماية
٤	١١ - ١٤ موارد الحية وترشيد استغلالها وتنميتها
٥	١٥ ثانيا - خلاصة

مقدمة

١ - عملاً بالمقرر الذي اتخذته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الأولى المعقودة في ١٩٩٣، أخذت الحكومات والمنظمات تقدم معلومات وتقارير إلى اللجنة في دوراتها اللاحقة. وبناءً على طلب اللجنة تم تبسيط المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير تدريجياً. وطلبت اللجنة في دورتها الثالثة المعقودة في عام ١٩٩٥، من الأمانة العامة مواصلة توحيد وتبسيط المبادئ التوجيهية لدورة عام ١٩٩٦ بغية تيسير زيادة تبادل المعلومات المتعلقة بالخبرة الوطنية وغيرها من الخبرات ذات الصلة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، سيما وأن عملية التبسيط ستمكن التقارير القطرية من التركيز على الإنجازات القابلة للتحديد والدروس المستفادة^(١).

٢ - وحتى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، تلقت أمانة اللجنة ما مجموعه ٢٤ تقريراً وطنياً وردت من البلدان التالية: اكادور وألمانيا وأوغندا وأوكرانيا وأيسلندا وبيرو وتركيا وتونس والدانمرك وسلوفينيا والسويد وسويسرا وشيلي وغينيا وفنزويلا وفنلندا والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتلقت الأمانة أيضاً تقريرين أحدهما من اللجنة الأوروبية ويغطي الجماعة الأوروبية الاتحاد الأوروبي (يشار إليه فيما بعد بتقرير الجماعة الأوروبية) والثاني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي زعنوا "حالة البيئة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ". واستخدمت أغلبية البلدان المقدمة للتقارير المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمانة العامة. وقدمت هنغاريا تقريراً بعنوان "هنغاريا: نحو تخطيط استراتيجية للتنمية المستدامة" وقدمت غينيا "خطة عمل مؤقتة في مجال البيئة". وكان عدد التقارير المقدمة من البلدان النامية مساوياً لعدد التقارير المقدمة من البلدان المتقدمة النمو.

٣ - والغرض من هذا التقرير ذو شقين. فهو أولاً يقدم ملخصات نصوصية للنتائج التي تم التوصل إليها بشأن فصلي جدول أعمال القرن ٢١ القطاعيين الجاري استعراضهما خلال الدورة الحالية وهما الفصل ٩ المعنون "حماية الغلاف الجوي" والفصل ١٧ المعنون "حماية المحيطات والبحار بكل أنواعها، بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة والمناطق الساحلية، وحماية مواردها الحية وترشيد استغلالها وتنميتها". وثانياً يقدم التقرير في شكل رسوم بيانية (انظر المرفق) الأنشطة الرئيسية الواردة في الفصلين قيد الاستعراض. وسيوفر جدول يتناول آليات التنسيق الرئيسية الموجودة على المستوى الوطني لكي يستخدم كوثيقة معلومات أساسية. ويتوقع أن يرد مزيد من التقارير قبل بدء الدورة الحالية للجنة، وتبعاً لذلك سيستكمل المرفق فوراً قبل بدء الدورة.

أولا - موجز الاستنتاجات

ألف - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

٤ - المسائل الشاملة لعدة قطاعات مستعرضة بقدر أكبر من التفصيل في التقارير الأخرى المقدمة الى الدورة. ولذلك ترد أدناه ملاحظات عامة مجمعة من التقارير الوطنية. والتعليقات المقدمة من الحكومات بشأن مدى ملائمة البيانات لعملية صنع القرار تبين نظرتها لقدرتها على معالجة مختلف المشاكل المشمولة بجدول أعمال القرن ٢١. وثمة فروق صارخة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من حيث توفر المعلومات والبيانات وجودتها. فقد أعربت الولايات المتحدة ومعظم البلدان الأوروبية عن ثقتها في جودة المعلومات الموجودة بالفعل في حوزتها واصفة إياها بأنها جيدة جدا إلا فيما ندر. وعلى النقيض من ذلك تماما، فإن تقارير البلدان النامية تكاد تعكس جميعا تفاوتها في البيانات والمعلومات المتاحة شاملا لكل فصول جدول أعمال القرن ٢١.

٥ - والفقر لا يمثل هاجسا محليا للبلدان المتقدمة النمو التي تؤيد بدون استثناء برامج التعاون التقني الرامية للتخفيف من حدته في البلدان النامية. وتشير التقارير القليلة الواردة من البلدان النامية الى أن الفقر لا يزال هاجسا أساسيا وغالبا ما يرد فيها أن نصف السكان يعيشون في فقر وأن نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع تصل في بعض الحالات الى ٢٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، تشير بعض التقارير الى زيادة في معدلات الفقر وتدهور فرص الوصول الى المياه النقية والمرافق الصحية.

٦ - وتشير جميع تقارير البلدان المتقدمة النمو الى أن الحكومات والسلطات المركزية والمحلية تعكف على معالجة أنماط الاستهلاك والإنتاج وإلى أن رفع درجة الوعي يشكل عنصرا رئيسيا في تغيير عملية الاستهلاك. وقد أدخل عدد من "الضرائب" البيئية لتشجيع استخدام الطاقة بكفاءة وحفظها. وأصبحت العلامات الإيكولوجية تستخدم على نحو متزايد. وسيستعرض هذا الموضوع بمزيد من الإسهاب في وثائق المعلومات الأساسية المزمع تعميمها خلال الدورة الحالية للجنة. وتشير معظم تقارير البلدان المتقدمة النمو الى أن الحكومات واعية بضرورة معالجة مسائل الاستهلاك والإنتاج. وأفادت معظم البلدان بأن سلطات حكوماتها المركزية قد بدأت في عملية تشاركتها فيها أيضا السلطات المحلية والمنتجون. بيد أن معظم الإجراءات لا تزال فيما يبدو في طور مبكر جدا.

باء - الفصل ٩: حماية الغلاف الجوي

٧ - تولي جميع البلدان المتقدمة النمو أولوية قصوى أو أولوية قصوى للغاية لمسائل استخدام التكنولوجيات بصورة مأمونة في الصناعة والنقل والطاقة فضلا عن تقييم الأثر البيئي والبحث والتطوير في هذه المجالات نفسها. وقد عالجت هذه البلدان أيضا معظم المسائل الواردة تحت هذا الفصل معالجة جد شاملة. فلقد نقحت التشريعات أو هي بصدد التنقيح، ووافقت جميع البلدان المتقدمة النمو على

بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون وتعديلاته، وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٣). وأبرمت هذه البلدان أيضا اتفاقات بشأن مراقبة التلوث العابر للحدود وقدمت معلومات بشأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت وأوكسيدات النيتروجين وغاز الميثان. وفي حين أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تواصل الازدياد ببطء أو لا تسجل أي تراجع أو تسجل تراجعا طفيفا، تشير عدة تقارير الى انخفاض بنسبة ٥ في المائة فيما يتعلق بثاني أكسيد الكبريت وأوكسيدات النيتروجين وغاز الميثان منذ ١٩٩٠. أما التخفيضات المسجلة في استهلاك مركبات الكلورو فلورو كربون على نحو ما اتفق عليه في إطار بروتوكول مونتريال وتعديلاته فهي كبيرة. ويشدد تقرير الجماعة الأوروبية بدرجة عالية على كفاءة استخدام الطاقة في قطاعات النقل ونتاج الطاقة والصناعة. وتدعم برامج الجماعة الأوروبية تقنيا وماليا أنشطة دولها الأعضاء. وقد قامت الجماعة نفسها بتوقيع عدة اتفاقات دولية والتصديق عليها.

٨ - وتركز البلدان النامية تركيزا عاليا بنفس القدر على استخدام التكنولوجيات المأمونة وتقييم الأثر البيئي والبحث والتطوير ولكن مواردها المحدودة تشكل قيودا بالنسبة لها في بعض الأحيان مما يؤدي الى اهتمام أقل بالبحث والتطوير. والتحليل الذي يشمل الدورة الانتاجية بكاملها وقطاع النقل. وغالبا ما تحظى ترقية الصناعات القائمة بالأولوية القصوى. أما فيما يتعلق بالمنجزات والتحسينات المحققة، فإن نقص الموارد والقدرات هنا أيضا هو العامل الذي يفرق بوضوح بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وقد قدم عدد قليل من البلدان النامية معلومات بشأن انبعاثات الملوثات في الهواء، وبعض من هذه البلدان لا يملك قدرات كافية لرصد التلوث العابر للحدود ولم يوقع أي اتفاق يشمل هذه المسألة.

٩ - وتوفر الرسوم البيانية الواردة في المرفق لمحة عامة توضيحية ومقارنة بشأن الحالة على المستوى الوطني على نحو ما يتضح من التقارير التي قدمت في هذه السنة.

١٠ - ويقدم كل من تقرير الجماعة الأوروبية وتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ/مصرف التنمية الآسيوي معلومات إقليمية مفصلة عن حالة الغلاف الجوي وتلوث الهواء وجودته. ونظرا لضيق الوقت، تعذر إدراج أي معلومات بشأن هذا الموضوع في هذا التقرير.

جيم - الفصل ١٧: حماية المحيطات والبحار بكل أنواعها، بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة والمناطق الساحلية وحماية مواردها الحية وترشيد استغلالها وتنميتها

١١ - قدم ثمانية عشر بلدا والجماعة الأوروبية معلومات بشأن الفصل ١٧.

١٢ - ولم يبلغ أي من البلدان النامية عن أي مجالات تشهد مشاكل خطيرة، وإن كانت هناك مع ذلك مؤشرات تدل على أن مكافحة التلوث الناتج عن تصريف الفضلات وغيره من أشكال التلوث البري يمكن

تحسينها. وثمة عدد قليل من البلدان ليست لديها خطط إدارة متكاملة وتنمية مستدامة للمناطق الساحلية بالذات، ولكن التشريعات الوطنية والاستراتيجيات أو الخطط الإنمائية تغطي فيما يبدو المناطق الساحلية بصفة مرضية. وتصنف جميع البلدان المقدمة لتقارير الأنشطة الواردة تحت هذا الفصل في قائمة الأنشطة ذات الأولوية القصوى أو القصوى جدا. وتشير تقارير البلدان النامية هنا أيضا إلى نقص القدرات أو التمويل الذي يقلل من قدرتها على معالجة هذه المسائل. وهناك ثلاثة بلدان ليست لديها تشريعات أو استراتيجيات وطنية تشمل المسائل المتعلقة بالمحيطات والبحار أو الوصول إلى تكنولوجيات مكافحة التلوث وعليه، فإن مكافحة مياه المجاري وغيرها من الملوثات غالبا ما تصنف على أنها تعاني من نقص خطير أو غير موجود. وعليه فإن التقييم المنتظم للبيئة الساحلية والبحرية في البلدان النامية يعاني من قيود شديدة. وهناك أربعة بلدان على الأقل ليست لديها خطط طوارئ لمواجهة الكوارث التي هي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية.

١٣ - ويحدد تقرير الجماعة الأوروبية مشاكل أو مجالات انشغال هامة نسبيا في البحر الأبيض المتوسط وبحر البلطيق وبحر الشمال. فمراقبة المغذيات تمثل مشكلة في بحر البلطيق وفي بحر الشمال. ويمثل تلوث المناطق الساحلية مشكلة أيضا في بحر البلطيق وكذلك في البحر الأبيض المتوسط. ويعالج تقرير اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ/مصرف التنمية الآسيوي أيضا الموارد الساحلية والبحرية والأخطار البيئية وسياسات وبرامج إدارة المناطق الساحلية.

١٤ - وتقدم الجماعة الأوروبية إلى دولها الأعضاء الدعم من خلال التوجيهات والاستراتيجيات التي تصدر منها. وتميل الدول الأعضاء إلى الإشارة إلى السياسة الأوروبية المشتركة لمصائد الأسماك باعتبارها صكا لتنظيم صناعة صيد الأسماك ليس فيما بين الأعضاء فقط، بل وفي المفاوضات أيضا مع الدول غير الأعضاء. وتقدم اللجنة الأوروبية أيضا الأموال والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية.

ثانيا - خلاصة

١٥ - تلقت الأمانة العامة خلال السنوات الثلاث الماضية تقارير من ٧٣ حكومة و ١٠ تقارير من منظمات غير حكومية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم ٨٧ بلدا معلومات بشأن اتصالاتها في مجال التنسيق على الصعيد الوطني. وبناء على طلب من الجمعية العامة، تعكف الأمانة العامة على إعداد ملفات قطرية للبلدان المشار إليها أعلاه من أجل دورة الجمعية العامة الاستثنائية المزمع عقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٧ وستقدم هذه الملفات إلى الدول الأعضاء لتستكملها خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦. ومن المأمول أن تشكل هذه الملفات أساسا للرصد والإبلاغ في المستقبل لأن كلا منها سيتم إعداده بقدر الإمكان، على نفس الشاكلة وسوف يتضمن بعض البيانات والمؤشرات الإحصائية الأساسية التي عادة ما تجمعها وتستخدمها منظومة الأمم المتحدة. وستتضمن الملفات القطرية أيضا ملخصات موجزة تعكس حالة الإجراءات التي يتخذها كل بلد بشأن كل فصول جدول أعمال القرن ٢١ البالغ عددها ٤٠.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفصل الأول، الفقرة ١٠٨.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 و Corrigendum) القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) A/AC.237/18 (الجزء الثاني) Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.

مرفق